

الفصل الثامن

النقل التحويلي

أشرنا إلى هذا النوع من النقل - وهو النقل التحويلي - عند حديثنا عن نقل فعل الأمر إلى اسم فعل أمر، فيحول إلى صيغة (فَعَالٍ)، وهى نوع من الخوالف - كما سبق، ولعلنا نلمس النقل التحويلي واضحا فيما نعرض له الآن من صور نقل الصيغة من التثنية إلى التعريف، ولا نعني بنقل النكرة إلى التعريف هنا ما ذكره النحاة من أنواع المعارف، وهى: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، واسم الموصول، والمقترن بـ (أَلْ)، والمضاف إلى أحد هذه المعارف، فهذه المعارف ليست في الحقيقة منقولة عن النكرة، بل صارت معارف إما بوضعها اللغوي، أو بوسائل لغوية ضمت إليها، وإنما نعني بنقل النكرة إلى التعريف - أن النكرة تكتسب دلالتها على التعريف أو العلمية اكتسابا دلاليا، بحيث تصبح معينة الدلالة بعد أن كانت شائعتها، وذلك إما بتحويل صيغتها إلى صيغة أخرى تؤذن بتحديد دلالتها، وإما بتحويل استعمالها من مجال إلى آخر، وقد ذكر ابن هشام هذا اللون من النقل في سياق حديثه عما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة، ثم ذكر ضمن هذا (المعرفة المعدولة)، وقد حصرها في خمسة أنواع:

أولها - (فَعَلٌ) في التوكيد، وهى (جُمِعَ، وَكُتِعَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ)، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، ومعدولة عن (فَعْلَوَاتٍ)، فإن مفرداتها: (جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء)، وإنما

قياس (فَعْلَاء) إذا كان اسما أن يجمع على (فعلوات)، كصحراء وصحراوات .

ثانيها- (سَحَرَ)، إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفا مجردا من (أل) والإضافة، كـ (جئْتُ يوم الجمعة سَحَرَ)؛ فإنه معرفة معدولة عن السَّحَر، وقال صدر الأفاضل: مبني لتضمنه معنى اللام .

واحترز بالقيد الأول من المبهم، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَئِئْتُهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(١) ، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرف، فإنه يجب تعريفه بـ (أل) أو بالإضافة، نحو: (طاب السَّحَرُ سَحَرُ ليلتنا)، وبالثالث من نحو: (جئْتُكَ يومَ الجمعة السَّحَرَ أو سَحَرَه) .

ثالثها- (فُعِلَ) علما لمذكر، إذا سمع ممنوعا من الصرف، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية، نحو: (عُمِرَ، وزُفِرَ، وزُحِلَ، وجُمِعَ)، فإنهم قدروه معدولا؛ لأن العلمية لا تستعمل بمنع الصرف، مع أن صيغة (فُعِلَ) قد كثر فيها العدل، كـ (غُدِرَ، وفُسِقَ)، وكـ (جُمِعَ، وكُتِعَ)، وكـ (أُخِرَ)^(٢) .

وزاد الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد هذه المسألة توضيحا، فذكر أن المحفوظ من هذه الصيغ المعدولة أربعة عشر لفظا، وهي: (عُمِرَ، وزُفِرَ، ومُضِرَ، وقُتِمَ، وجُشِمَ، وجُمِعَ، وذُلِفَ، وتُغِلَ، وهُبِلَ، وجُحَا، وقُزِحَ، وعُصِمَ، وبُلِعَ)، وكلها بضم الأول وفتح الثاني، كما أن

(١) القمر: ٣٤ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٤/ ١٢٨ ، ١٢٩ .

كلها ليس ها علة ظاهرة سوى العلمية، وقد سمعت ممنوعة من الصرف، فقدروا أنها معدولة عن وزن (فاعل)، كـ (عامر) بالنسبة لـ (عمر)، و (زافر) بالنسبة لـ (زفر)، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان، ولم يكتفوا بالعلمية؛ لأنها وحدها لا تكفي في منع الصرف^(١).

رابعها- (فَعَالٍ) علما لمؤنث كـ (حَذَامٍ) و(قَطَامٍ) في لغة تميم، فإنهم يمنعون صرفه، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كـ (زينب)، فإن ختم بالراء كـ (سفار) اسما لماء، وكـ (وبار) اسما لقبيلة- بنوه على الكسر، إلا قليلا منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

ألم تروا إرماء وعادا أودى بها الليل والنهار
ومرّ دهرٌ على وبار فهلكت جهرة وبار^(٢)
وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر، تشبيها له بـ (نزال)، كقوله:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام^(٣)

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، بذيل أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٩ / ٤.

(٢) من شعر الأعشى: ميمون، ديوانه ص ١٩٤، وخزانة الأدب ٢ / ٢٧٠، ٢٧١.

(٣) قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب كما في اللسان مادة (رقش) أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، و(حذام) امرأته- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندي للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ص ١٤ والبيت في شرح قطر لابن هشام ص ١٤ وفي شرح شذور الذهب ص ٩٥ ولسان العرب ٣ / ١٧٠٣.

خامسها- (أمس) مرادا بها اليوم الذي يليه يومك، ولم يضاف، ولم
يقترن بالآلف واللام، ولم يقع ظرفا، فإن بعض بني تميم يمنع صرفه
مطلقا؛ لأنه معدول عن الأمس، كقوله: (لقد رأيت عجبا مذ أمس)^(١) ،
وجمهورهم يخص ذلك بحالة الرفع، كقوله:

اعتصم بالرجاء إن عنَّ بأسُ وتناس الذي تضمن أمس^(٢)
والحجازيون بينونه على الكسر مطلقا على تقديره مضمنا معنى
اللام، قال الشاعر:

اليوم أعلم ما يجئ به ومضى بفضل قضائه أمس^(٣)
والقوافي مجرورة .

فإن أردت بأمس يوما من الأيام الماضية مبهما أو عرفته بالإضافة
أو الأداة- فهو معرب إجماعا، وإن استعملت المجرى المراد به ظرفا-
فهو مبني إجماعا^(٤) .

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، ويليه: عجانزا مثل السعالي خمسا، وهو من
الشواهد التي لم يعرف قائلها- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى
ص ١٧ ، وهو من شواهد سيبويه الكتاب ٣ / ٢٨٥ .

(٢) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: « ولم أقف على نسبة هذا الشاهد
إلى قائل معين » - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤ / ١٣٣ .

(٣) قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأرن، ومنهم من يقول: هو لأسقف نجران-
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤ / ١٣٤ .

(٤) راجع أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ١٢٨ - ١٣٥ .